

## RESEARCH ARTICLE

**The impact of political stability on the Iraqi social fabric between the events of 2003-2018**

Khalid Abdul Rahman Jabr \*

General Directorate of Education in Thi-Qar Governorate , Ministry of Education , Iraq

**ABSTRACT**

Political thought has addressed political stability since ancient times, defining it as a condition of continuity and regularity in the functioning of political institutions, based on legitimacy, respect for the rule of law, and a high degree of public acceptance of the ruling system, ensuring continuity in political performance and balanced state management. Intellectual literature has also explored political stability in terms of its causes and consequences, as classical philosophers such as Socrates and Aristotle emphasized its necessity, while Aristotle argued that inequality represents a major cause of political instability. In contrast, Marx viewed class strife as unstable until economic and social differences were resolved. Unemployment affects many facets of public life, making it one of the biggest economic and social issues of this era. Despite its significance, political stability promotes security and development, but fear of the future, uncertainty, and instability foster extremism and hardline discourse, encouraging extremist groups. The study concludes that adopting inclusive policies strengthens stability within the political system and supports the peaceful management of conflicts by ensuring that diverse voices are heard, represented, and respected in political life, while promoting social cohesion, trust, dialogue, and cooperation peacefully.

**Keywords:** Political Stability, Social Fabric, Political, Religious Sectarianism, Political System.

مقالة بحثية

**أثر الاستقرار السياسي على النسيج الاجتماعي العراقي ما بين أحداث 2003-2018**

خالد عبد الرحمن جبر \*

المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار ، وزارة التربية ، العراق

الملخص:

تطرق الفكر السياسي منذ العصور القديمة إلى مسألة الاستقرار السياسي بوصفه حالة من الاستمرارية والانتظام في عمل المؤسسات السياسية، تقوم على الشرعية واحترام القانون، وتوفر درجة عالية من القبول الشعبي للنظام الحاكم، بما يضمن استمرارية الأداء السياسي وتحقيق قدر من التوازن في إدارة شؤون الدولة. كما تناولت الأدبيات الفكرية الاستقرار السياسي من حيث أسبابه ونتائجه، إذ أكد الفلاسفة الكلاسيكيون مثل سقراط وأرسطو على ضرورته، وأشار أرسطو إلى أن عدم المساواة يمثل سبباً رئيسياً لغياب الاستقرار السياسي. في المقابل، اعتبر ماركس أن الصراع الطبقي يُعد مصدراً لعدم الاستقرار حتى زوال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع حيث تُعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما لها من آثار عميقة على مختلف جوانب الحياة العامة. ورغم أهمية الاستقرار السياسي، فإنه يبقى مفهوماً معقداً تبعاً للسياقات الاجتماعية المختلفة، إذ يوفر بيئة للأمن والتنمية، بينما يؤدي القلق والخوف من المستقبل وعدم الاستقرار إلى تصاعد التطرف والخطابات المتشدة، بما يهيئ بيئة لنمو الجماعات المتطرفة. وتلخص الدراسة إلى أن تبني سياسات شاملة يعزز الاستقرار داخل النظام السياسي ويدعم الإدارة السلمية للصراعات عبر ضمان سماع واحترام الأصوات المتنوعة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقرار السياسي ، النسيج الاجتماعي ، الطائفية السياسية والدينية ، النظام السياسي.

Received 10-03- 2026; Revised 25-03 -2026; accepted 31-03- 2026 ; Available online 10-06- 2026.

\* Corresponding author

E-mail addresses: [Khalid.ubdrhman@utq.edu.iq](mailto:Khalid.ubdrhman@utq.edu.iq) (K.A . Jabr).

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1104>

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license

(<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>).

## المقدمة:

تعد طريقة نقل السلطة من العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، إذ يؤدي سوء ادارتها غالباً الى عدم الاستقرار والصراع وضعف الدولة [4، ص53-83] وعندما تُجرى الحكومات تغييرات إيجابية قائمة على العدالة وإشراك مختلف الأطراف، فإنها تُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وتجنب الصراعات والفوضى. ويُعد الاستقرار السياسي من المفاهيم المرتبطة بقدرة النظام السياسي على تنظيم المجتمع وتلبية متطلباته وتحقيق الرفاهية، في حين يؤدي غيابه إلى الاضطراب وإعاقة التقدم، كما أنه مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى بحسب مستوى التطور. ويُنظر إليه بوصفه عنصرًا أساسًا في البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي، وترتبط علاقته بالنظام السياسي بعوامل متشابكة تظهر آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى المدى القريب أو البعيد. وفي العراق، فرضت الديمقراطية التوافقية بعد تغيير النظام السياسي في 9 نيسان 2003 واقعًا سياسيًا جديدًا من خلال تشكيل مجلس الحكم وفق التنوع المجتمعي، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي في البلد [16، ص683-685]. يرتبط الاستقرار السياسي بالانتعاش الاقتصادي والسلام الاجتماعي والثقة العامة، في حين يؤدي عدم الاستقرار إلى إضعاف الثقة وعرقلة التنمية، لاسيما مع تأثير الأزمات الاقتصادية في زيادة السخط العام [9، ص 73] ويواجه العراق تحديات داخلية وخارجية تعيق التطور الديمقراطي وبناء الدولة المدنية، إذ تؤثر البيئة المجتمعية والعوامل المؤسسية وشرعية الحكم واستجابة السلطة للمتغيرات الداخلية والخارجية في استقرار النظام السياسي، وأي خلل فيها يؤدي إلى عدم الاستقرار [20، ص146-173]، إن البيئة الداخلية، التي تشمل معتقدات النظام وقيمه وقواعده الاجتماعية والاقتصادية، تساعد النظام على البقاء موثوقًا به وتسمح له باتخاذ الخيارات وحل المشكلات.

فلا- يمكن أن تستقيم عملية البناء السياسي في أي نظام حكم دون ربط ذلك بشرط وجود عنصر الاستقرار والأمن، معتمداً على مجموعة من العوامل المجتمعية : التركيبة السكانية للمجتمع، والطبيعة الخاصة بالمجتمع، وعناصر للنظام السياسي الرئيسة ( الدستور، والمؤسسات، ووسائل الاعلام، والرأي العام ... ) وشرعية الحكم، ومدى استجابة السلطة السياسية لمتطلبات البيئة الداخلية، ومدى تكيف النظام مع متطلبات البيئة الخارجي"، وبخلاف ذلك فإن أي خلل يصيب هذه العوامل سيؤدي الى حالة من عدم الاستقرار السياسي [9، ص 73].

## 1. أشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة هذه الدراسة حول تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وتماسك النسيج الاجتماعي في العراق ما بين (2003-2018)، في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها العراق بعد العام 2003 وعليه يمكن صياغة الإشكالية من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهم الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003-2018) في الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي، وما هي انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على وحدة المجتمع العراقي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003؟
2. ما طبيعة النسيج الاجتماعي العراقي وأهم مكوناته؟
3. كيف أثر عدم الاستقرار السياسي على العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع؟
4. ما أبرز العوامل التي أدت إلى ضعف الاستقرار السياسي في العراق؟
5. هل ساهم الاستقرار السياسي (إن وجد) في تعزيز التعايش والسلم المجتمعي؟

## 6. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة طردية بين مستوى الاستقرار السياسي وتماسك النسيج الاجتماعي في العراق، بحيث يؤدي الارتفاع مستوى الاستقرار السياسي الى تعزيز التماسك الاجتماعي، بينما يؤدي تراجعه الى تفكك هذا التماسك. كلما تحقق مستوى أعلى من الاستقرار السياسي في العراق، انعكس ذلك إيجابياً على تماسك النسيج الاجتماعي، والعكس صحيح.

## 7. الفرضيات الفرعية:

1. يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى زيادة الانقسامات الاجتماعية (الطائفية، القومية، العشائرية).
2. يسهم الاستقرار السياسي في تعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي.
3. تؤثر التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية سلباً على الاستقرار السياسي وبالتالي على النسيج الاجتماعي.
4. يؤدي ضعف المؤسسات السياسية والأمنية يؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.
5. يسهم تحقيق الأمن والاستقرار السياسي يعزز الثقة بين أفراد المجتمع والدولة. والمجتمع بالتالي دعم الوحدة الوطنية.

## 2. أهداف الدراسة:

1. تحليل مفهوم الاستقرار السياسي وتحديد أبعاده النظرية والعملية في السياق العراقي بعد عام 2003.
2. توضيح طبيعة النسيج الاجتماعي العراقي ومكوناته الأساسية (القومية، الدينية، الطائفية، العشائرية).
3. بيان العلاقة بين الاستقرار السياسي والنسيج الاجتماعي ومدى تأثير كل منهما في الآخر.
4. تقييم مستوى الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003-2018) من خلال المؤشرات السياسية والأمنية.

الأول الاطار النظري لهذه الرسالة بعمق المفاهيم النظرية الرئيسية المتعلقة بالاستقرار، مُحللةً تطبيقاتها على الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣. وتتطرق الى التحديات والعقبات المختلفة التي أعاققت التقدم، مع الأخذ في الاعتبار الآفاق المستقبلية المحتملة لتحقيق استقرار سياسي واجتماعي مستدام في البلاد. وتهدف الدراسة إلى توفير فهم شامل لديناميكيات الاستقرار المستمرة في العراق

3. التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، هند محمود حميد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة كلية القانون والعلوم، العدد(24)، بغداد، 2024. تطرقت الباحثة الى شروع العراق منذ العام 2003 بعملية تحديث شامل البناء والمؤسسات من اجل تحقيق تنمية سياسية وإحداث بناء ديمقراطي ينقل الحياة السياسية من إطارها الشكلي إلى ميدان الممارسة الحقيقية بما يسهم في بناء دولة المؤسسات الحديثة. غير إن تلك العملية واجهت جملة من التحديات والمعوقات كالتحديات السياسية التي تمثلت ب (تحدي بناء الدولة، وهشاشة البناء المؤسسي، وحالة عدم الاستقرار السياسي)، في حين شكلت التحديات الاجتماعية والاقتصادية بعداً آخر أكثر تشابكاً مع الجوانب السياسية لتشكل بمجموعها تحديات بلوغ أو الوصول إلى غايات التنمية السياسية. ثم وصلت الباحثة الى إن تحقيق التنمية السياسية في العراق بشكلها النسبي جاء نتيجة وجود عامل الاستقرار السياسي النسبي أولاً ثم وجود الإرادة الحقيقية والشفافية لتحقيق التنمية السياسية ثانياً. إن التنمية السياسية لا تتحقق إلا بوجود استقرار وتعاون سياسيين بين أطراف المجتمع بمختلف أفكارهم وتوجهاتهم فلا تنمية بدون امن وبالمقابل لا استقرار سياسي بدون تنمية سياسية. انما يشابه الدراسات السابقة مع دراستنا هي البحث عن الاستقرار السياسي مع تباينها مع البحث هي محددة احياناً بالتنمية واخرى حول تعاقب السلطة لكن ما يميز الدراسة هي التطرق لاستقرار السياسي اثره على النسيج المجتمعي العراقي للفترة ما بين 2003 الى 2018 حيث ان هذه الاحداث الامنية التي مرة بها العراق تكاد تكون الاخطر والاصعب في تفكك النسيج المجتمعي في العراق لذلك عالج البحث هذه الفترة وتطرق لأسبابها وعلاجاتها.

#### 8. المطلب الاول : تعريف الاستقرار السياسي

تعدد -تعريف الاستقرار السياسي خلقت صعوبة في ايجاد تعريف موحد وشامل له وكغيره من المفاهيم العلمية التي يتسم بالتداخل والتناقض في مفرداته، ظهرت تعاريف عديدة له، فبعض الباحثين يعرف الاستقرار السياسي من خلال مفهوم عدم الاستقرار السياسي اي من جهة المخالفة للاستقرار السياسي، اي دراسة عوامل عدم الاستقرار السياسي السياسية والاقتصادية = "والاجتماعية - الثقافية، اي الاهتمام بدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي اكثر من الاهتمام بظاهرة الاستقرار السياسي نفسه، لذلك انعدام الاستقرار السياسي واستمرار الخلافات بين القوى السياسية

5. الكشف عن أثر عدم الاستقرار السياسي على تماسك الاجتماعي، مثل تفكك المجتمع، النزاعات، والهجرة.

#### 5- منهج الدراسة:

1. المنهج الوصفي التحليلي : لوصف واقع الاستقرار السياسي في العراق وتحليل تأثيره على النسيج الاجتماعي .  
2. والمنهج التاريخي لتتبع الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال المدة(2003- 2018). لتحليل العلاقة بين النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي.  
3. كما توظف الدراسة الأسلوب المقارن نظرا الى طبيعة الموضوع، وإمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية الحالية والسابقة على ظهور أزمة الاستقرار السياسي وعلاقته بالنسيج الاجتماعي في العراق.

#### 6. حدود الدراسة:

يحدد الباحث حدوداً زمنية للدراسة ومكانية للاستقرار السياسي في العراق وعلاقة غياب هذا الاستقرار على تماسك النسيج الاجتماعي واثره على المستويات المختلفة

1- زمنية: تمثل فترة الاهباء الامني ما بعد عام 2003-2018.

2- تحاكي هذه الدراسة مفهوم الاستقرار السياسي والاضطرابات الامنية في العراق. وهناك حدود موضوعية في اقتصرها على تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسية والنسيج الاجتماعي دون التوسع في الجوانب الاخرى الا بالقدر الذي يخدم الموضوع. وكذلك الحدود البشرية للمكون العراقي الطائفية والقومية والعشائرية، وتأثيرها بالاستقرار السياسي.

#### 7. الدراسات السابقة:

1. العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي دراسة حالة العراق، احمد طارش عبد الرضا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد(68)، 2024. (حيث تطرق الباحث الى العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي وكيفية تأثير انماط السلطة المختلفة على استقرار النظام السياسي، حيث اثار الباحث ايضا الى انتقال السلطة او بطريقة سلمية او غير سلمية قد يأخذ مسميات عديدة منها التعاقب على السلطة او التناوب مما يؤثر على الاستقرار السياسي .

2. طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في العراق، بعد عام 2003 ، هند جمعة علي، رسالة ماجستير، جامعة النهريين، جامعة النهريين، 2017. تهدف الدراسة ، التطرق الى اهمية الاستقرار وحاجة كل بلد له، ومدى تأثير استقرار النظام السياسي على استقرار المجتمع. وبينت الباحثة ، ان المعنى العام للاستقرار هو ان لا تؤدي عمليات الادارة والممارسات الوظيفية للسلطة السياسية الى احداث اضطرابات تسهم في تغيرات سياسية وجوهرية في البنية الهيكلية للمجتمع تنعكس على استقراره وأمنه الداخلي وقوة تضامنه وتماسكه الاجتماعي. وتضمنت الرسالة، ثلاثة فصول تناول

الاجتماعي [2، ص59]. ان الاستقرار السياسي يعني أيضاً قدرة الحكومة او النخب السياسية الحاكمة في البقاء في الحكم لمدة اطول وحسب المدة المحددة لها في دستورياً ، أما الديمقراطية فهي التداول السلمي للسلطة بين النخب السياسية المتنافسة، تحتكم لإرادة الشعب في بقاءها وخروجها من السلطة [17، ص 320] على اعتبار ان الديمقراطية هي عندما تنتقل السلطة من مجموعة إلى أخرى دون قتال أو استيلاء بالقوة، ويحدث ذلك لأن الناس يصوتون ويختارون من يريدون أن يقودهم. يرى حسن موسى الصفار أن الاستقرار السياسي هو "وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الامن واطرافها ، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الاخرين مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع وقد تشب الحرب بينهم[10، ص51]. بمعنى أن أهم شيء في الاستقرار هو الشرعية ، فاذا حصل النظام المتداول على القبول والشرعية فإنه يتحقق الاستقرار ، اما اذا اختلفت العلاقة بين المواطن والنظام فانه يقود إلى عدم الاستقرار والاضطراب[22، ص27] ولذلك يمثل حب الوطن والاهتمام به، وتاريخه وتقاليده، إلى جانب تحمل المسؤولية عن أفعالك ومحاربة القواعد غير العادلة والفساد في المكاتب الحكومية، أمور بالغة الأهمية للحفاظ على استقرار الحكومة، أن الاستقرار السياسي هو "ظاهرة تتحقق بالتأطير القانوني والدستوري للصراعات السياسية بين الاطراف السياسية المختلفة لتحقيق الثبات والاستمرارية والاندماج داخل المؤسسات السياسية والدستورية ليكون النظام حركة مستمرة ومتفاعلة بانتظام[12، ص89] يحدث ذلك عندما تساعد القواعد والقوانين في حل النزاعات بين الجماعات السياسية بحيث تبقى الحكومة مستقرة، وتستمر في العمل، وتعمل بشكل جيد معاً. وباختصار ان الاستقرار السياسي هو عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ، ويقف عندها ، ذلك إن الهدف العام لمختلف الانظمة السياسية يتمثل في تحقيق المزيد من الانجاز والتقدم ، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار المرهلي كون الاستقرار من اهداف الشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، فضلاً عن إنه هدف واقعي فهو ليس مجرد وصف لوضع نموذجي أو قائم ، وإنما يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه وبناء على ذلك فالاستقرار قيمة وظاهرة نسبية، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، كما إن حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع وصف الدولة وبقائها وعليه ، فالاستقرار السياسي نوعان : الاول حقيقي (طبيعي) والاخر ظاهري ، والنوع الاول يعد استقراراً متوازياً ويستوعب عدم الاستقرار الجزئي والمرهلي لكي يصل الى نقطة توازن واستقرار جديدة ، وبالتالي فهو يحمل تقويماً ايجابياً ، أما النوع الثاني فهو ظاهري يرفض التغيير ويخشاه ، ويصطدم مع عوامله والقوى التي تطالب به ويصبح استقراراً هشاً ويحمل تقويماً سلبياً ، باعتبار إن الاستقرار طابع أنساني ، فمن خلال توصيف العلاقة بين الدولة (السلطة) والمجتمع (الافراد) يعد استقرار قيمة تسعى النظم للحفاظ عليها، في تحقيق الاستقرار الداخلي [14، ص24].

التي طرحت نفسها ممثلة عن المكونات المجتمعية، اثرت بشكل مباشر على الاوضاع الامنية في البلد، مما ادى الى تصاعد العمليات الارهابية والتفجيرات والاعتقالات والخطف والتهجير للعوائل وتفشي موجات التكفير والتطهير العرقي والمذهبي في عام 2006 [27، ص433]. وسوف يتطرق البحث الى عدة تعاريف للاستقرار السياسي، من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

## 1.9 الاستقرار لغويًا:

الاستقرار مشتق من الفعل استقر من القرآن الكريم " ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين" (سورة البقرة الآية 34 )، ويقال استقر الرجل بالمكان إي ثبت فيه وتمكن، ويعرف لسان العرب بأنه الاستقرار في المكان فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه اذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة،-والاستقرار في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب أو التبدل السريع، كذلك يعني الاستقرار في اللغة العربية من الفعل استقر يستقر استقراراً اي ان الرجل استقر في مكانه وثبت فيه وتمكن، والاستقرار مشتق أيضاً من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان وهو القرار والثبوت[1، ص3579]. أن معنى الاستقرار الذي يعني السكون والثبوت في معاجم اللغة العربية لا يختلف عن المعنى في المعاجم الذي تفسره القواميس الاجنبية للاستقرار . اذ يعرف معجم "لاروس"(Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بانها "بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر"[33، ص308-328]. كما وردت كلمة (stability) في قاموس اكسفورد (Oxford) الانكليزي بمعنى حالة الثبات والتوازن [2، ص34].

اما الموسوعة البريطانية ترى أن الاستقرار السياسي هو بقاء الحالة أو الوضعية على حالها اي على ما هي عليه بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر في توازن الاستقرار السياسي [29، ص50] فعندما يتعاون جميع أفراد المجتمع ويتقاسمون الموارد بإنصاف، تسود الاستقرار والسلام. أما إذا لم يتفق الناس أو لم ينسجموا، فقد تتفاقم الخلافات والمشاكل، مما يُزعزع استقرار المجتمع.

## 2.9 الاستقرار السياسي اصطلاحاً:

تعددت التعاريف للاستقرار السياسي واختلفت تبعاً لاختلاف الباحثين ومدارسهم الفكرية وعليه يمكن تحديد عدد من التعاريف للاستقرار السياسي هي :

في العلوم الاجتماعية والسياسية، يُشير الاستقرار إلى حالة مجتمعية مستقرة ودائمة، حيث تبقى البنى والمؤسسات الاجتماعية وأنظمة القيم ثابتة نسبياً على مر الزمن. ويشمل ذلك غياب التغيرات المفاجئة أو المُزعزعة أو الجذرية التي تُحدثها ديناميكيات المجتمع الداخلية أو التأثيرات الخارجية. يضمن الاستقرار الحفاظ على النظام والأمن والتماسك المجتمعي من خلال الحفاظ على علاقة متوازنة بين مختلف الفئات الاجتماعية. ومن خلال منع التحولات نحو الفوضى أو الفوضى، يُعزز الاستقرار بيئةً مُواتيةً للتنمية والتقدم والوثام

حوكمة متوازنة، ومساءلة، وعدالة، وتعزز الثقة والاستقرار في العملية السياسية [26، ص244].

أن كفاءة النظام وقدرته تزداد كلما كانت الابنية السياسية متميزة ، وتملك تخصصاً واستقلالاً ، كذلك امتلاك النظام انظمة فرعية اخرى تضم عدد من التنظيمات المستقلة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويقوم عن المصالح المختلفة تحت نظر ورقابة السلطة الحاكمة [19، ص 34]. ارتبط مؤشر المؤسساتية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ سيادة القانون، إذ تمثل المؤسسات القوية الإطار التنفيذي الذي يضمن تطبيق القواعد القانونية بصورة عادلة ومتساوية. وكلما ازدادت درجة استقلالية وفاعلية هذه المؤسسات، تعززت سيادة القانون وترسخت مبادئ العدالة والمساواة ومن ثم تعد المؤسسات الفاعلة والمستقلة ركنا اساسيا في بناء دولة القانون وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي.

### 3.10 شرعية النظام السياسي وقدرته على حماية وسيادة

#### المجتمع

الشرعية هي أهم الركائز الأساسية لتحقيق استقرار النظام السياسي، والشرعية تعني القبول والتأييد الذي يعطيه المجتمع للنظام السياسي ، مما يولد نوعاً من الانسجام بين السلطة والمجتمع في المجالات والمصالح المتبادلة [23، ص52-53]. ان قوة وشرعية النظام السياسي هي أيضاً دليل على قوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن سيادة الوطن وحماية المواطنين ، كما ان اكتساب النظام السياسي للشرعية يسهم هو الاخر في تدعيم استقراره السياسي، وفي نفس الوقت يعد الاستقرار السياسي مصدر من مصادر شرعية النظام السياسي ، وهناك عدة تعاريف للشرعية السياسية منها السياسية ، القانونية ، والدينية ،ولذلك تعتبر الشرعية السياسية هي الأساس الذي يُبرر سلطة الحكومة، وهي متجذرة في الإرادة الجماعية للشعب. وترسخ عندما يخدم القادة مصالح مواطنهم، ويحافظون على استقلاليتهم، ويحمون حقوقهم الفردية. وعندما يقبل المواطنون السلطة ويخضعون لها طوعاً، فإن ذلك يعزز الشرعية، ويعزز الاستقرار والثقة. في المقابل، قد يؤدي الرفض أو الاستياء الواسع النطاق إلى تقويض هذه الشرعية، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، وعدم استقرار سياسي، وتحديات لسلطة أصحاب السلطة [33، ص6789]. فالشرعية تعطي الحكومة الفاعلية للقيام بوضع السياسات العامة وانجازها باقل الكلف وبأعلى فائدة ، ويقول (ماكس وبر ) " ان شرعية النظام السياسي يحددها رضا الناس وشعورهم ان النظام السياسي يعمل لصالحهم وعلمهم تأييده ودعمه [18، ص 283]. وبهذا فان لا استقرار للنظام السياسي بدون شرعية من الشعب، فعدم وجود الشرعية يبقى النظام السياسي غير مستقر وعلاقته متوترة مع المجتمع

#### 4.10 الثبات في مناصب القيادات السياسية:

يمثل الاستقرار السياسي جانباً حيويًا من جوانب رفاه الأمة، ويتجلى غالبًا في

فالاستقرار السياسي هو حالة لا تتحقق الا بتظافر الجهود بين المجتمع والنظام السياسي، فعندما يحظى النظام السياسي بالقبول الشعبي نتيجة سياساته التي تتضمن نتائج مرجوه للمجتمع فان المواطن يعتبر ان النظام السياسي هو ممثلاً له فيتولد شعور في داخله وولاء له ، ويتعمق لديه الحس الوطني الذي يحافظ على المؤسسات العامة والنظام العام .

### 10.1 المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق

يُعدّ الاستقرار السياسي هدفاً أساسياً لجميع الأنظمة السياسية، لما له من دور في ضمان استمرارية مؤسسات الحكم وتعزيز إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وحماية الحريات والنظام الاجتماعي. وعلى الرغم من الاعتقاد بأن الديمقراطية تضمن الاستقرار، إلا أنها قد تشهد أحياناً اضطرابات نتيجة التعددية السياسية وتغيّر السياسات. ومع ذلك، يرى الباحثون أن الديمقراطيات المستقرة تسهم في تحقيق تنمية طويلة الأمد وحوكمة أكثر شمولاً. وتشير نتائج القياس الكمي لمؤشرات الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003-2018) إلى حصوله على درجة (100/38)، ما يعكس مستوى منخفضاً من الاستقرار بسبب ضعف سيادة القانون، والتحديات الأمنية، وضعف فعالية الحكومة، رغم وجود مشاركة سياسية وانتخابية. وللإستقرار السياسي مؤشرات متعددة، من أبرزها نمط انتقال السلطة في الدولة

#### 1.10 نمط انتقال السلطة في الدولة:

يؤشر على ان انتقال السلطة هنا الى تغيير المناصب العليا مثل رئيس الدولة والوزراء واعضاء البرلمان، وهي عملية تختلف من النظام السياسي لآخر تبعاً للأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال وفقاً للقواعد الدستورية والقانونية المتبعة ، فهو تعتبر حقيقي ومؤشراً حقيقياً للاستقرار السياسي، أما إذا تمعن طريق الانقلاب اي التدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي ، فالاستقرار السياسي في الدول المتقدمة ، يتم تحقيقه من خلال النظر الى رغبات السكان وتطلعاتهم المشروعة ، فالترسانة العسكرية لا تحقق الاستقرار وحفظه [35، ص 7].مثالاً على ذلك، فازت قائمة "العراقية"، لكن تم تشكيل الحكومة عبر تفسير قضائي لمفهوم "الكتلة الأكبر" حيث استغرق تشكيل الحكومة حوالي 8 اشهر وهو مؤشر سلبي جزئي على تعطل سياسي رغم عدم حدوث عنف.

#### 2.10 المؤسساتية :

وتعني ان الاستقرار السياسي في المجتمع ما يقوم به على اساس العلاقة بين المشاركة السياسية ودرجة المؤسسة، اذ ان الترابط بين المشاركة السياسية والمؤسساتية السياسية يزيد من الاستقرار السياسي [9، ص41]. كما ان المؤسساتية تعني أيضاً في أي نظام سياسي مستقر، يعتمد صنع القرار على الفصل الواضح للسلطات داخل المؤسسات، والالتزام بسيادة القانون، وتجنب التحيزات الشخصية أو المحاباة. وقد اشار الصفران هذه هي مبادئ

واستبداد ضد شعبيها ، وتصادر حقوقه الأساسية فهي دولة ستعاني حتماً من عدم الاستقرار ، لان ضمان حرية الشعب الأساسية ضمانه لكسب رضاه ومن ثم مسانده للدولة في مواجهة المخاطر التي تواجهها [7، ص326]. بذلك تصبح المشاركة السياسية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية . ومن هنا فان الاستقرار السياسي وضمانة الامن هي متطلبات اساسية توفر للجماهير الشعور بالأمان وبالتالي تحقيق مشاركة واسعة وحقيقية بمساهمة السكان في انتخابات المجالس النيابية والمحلية بعيداً عن الاجبار او القوة او التحيز لصالح جماعات معينة .

### 7.10 غياب العنف والحركات الانفصالية:

يُعدّ العنف من أبرز أسباب عدم الاستقرار السياسي، ويُقصد به الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ورغم أن الإضرابات والاحتجاجات تُعدّ مؤشرات على عدم الاستقرار، فإنها تمثل أيضاً تعبيراً عن مشكلات اجتماعية واقتصادية وحاجة إلى الإصلاح والتغيير [21، ص211-212].

ويُعدّ العنف السياسي مؤشراً واضحاً على ضعف الاستقرار، بينما يدل غيابها غالباً على النظام والاستقرار، سواء كان عنفاً رسمياً تمارسه الدولة أو غير رسمي تمارسه جماعات متمردة أو انفصالية، بما يشمل الحروب الأهلية والتمردات التي تهدد التماسك المجتمعي والحوكمة [23، ص52-53]. كما يرتبط الاستقرار السياسي بوجود التماسك القومي والديني، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة التنوع المجتمعي ديمقراطياً بعيداً عن الولاءات الفرعية، بما يعزز الولاء العام ويحافظ على خصوصيات المجتمع. وتؤدي الثقافة السياسية دوراً مهماً بوصفها منظومة قيم وأفكار مرتبطة بالسلطة داخل المجتمع [36، ص171]. وذكر (المواردي) ان تأسيس الملك واستقراره يعتمد على الدين والقيم ، وان الملك القائم على الاساس العقائد الدينية يتسم بالاستقرار والثبات والقبول من طرف افراد المجتمع [32، ص333]. ان وجود التجانس الثقافي والفكري والايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل النظام السياسي هو اساس الاستقرار السياسي ، لأنه يشجع على الحوار وتبادل الآراء بصورة سلمية ، وقد يعتقد البعض ان التنوع الثقافي يقود الى عدم الاستقرار السياسي، وذلك ان تعدد الآراء والافكار في عملية صنع القرار يقود الى التنافس وعدم التوازن في المطالب مما يقود الى حدوث الفوضى ، وهي حجج قد لا تطابق الواقع في كل الحالات، لان وجود انتماءات ثقافية مختلفة يمكن خلق تجانس وتفاهم بينها من خلال تطبيق الحكم الديمقراطي والمساوات بينهم، واحترام خصوصياتهم، وهو افضل من استبعاد فئة من الفئات مما قد يجعلها تتمرد على الدولة ، كذلك رفع الوعي الثقافي لدى المجموعات الاجتماعية المختلفة ومنحها الشعور بالمساواة في الحقوق والواجبات المختلفة ، وان الاختلاف الفكري والثقافي ليس مقرونا دائماً بالتنوع اللغوي والديني، فدولة مثل سويسرا رغم تنوعها الاثني ألا أنها تتمتع بتجانس

بقاء القادة في مناصبهم لفترات طويلة من خلال عمليات ديمقراطية شرعية ودعم شعبي. عندما تتمكن الحكومات من الحفاظ على سلطتها دون اضطرابات متكررة، فهذا يدل على بيئة سياسية سليمة. في المقابل، تشمل علامات عدم الاستقرار التغييرات المستمرة في القيادة، والسقوط المفاجئ للحكومات، وقصر مدة الإدارات، والتقلبات غير المتوقعة في النظام السياسي. يمكن أن يُفوّض هذا عدم الاستقرار التنموية، ويُضعف ثقة الجمهور، ويُعيق التقدم، مما يُؤكد أهمية الاستقرار المستمر للنمو الوطني [34، ص34]. رغم الترابط بين البعدين، إلا أنهما قد ينفصلان عملياً؛ إذ يمكن لنظام سياسي أن يتمتع بشرعية قانونية من حيث الشكل، لكنه يفتقر إلى الشرعية الاجتماعية بسبب ضعف الأداء الحكومي أو انتشار الفساد أو غياب العدالة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة وارتفاع مستويات الاحتجاج. وفي المقابل، قد تحظى بعض الأنظمة بقبول اجتماعي نسبي رغم اختلالات قانونية، إلا أن هذا النمط يظل هشاً على المدى الطويل.

### 5.10 الاستقرار البرلماني:

يعتبر البرلمان الممثل للشعب في كل الأنظمة السياسية على اختلاف انواعها سواء كان رئاسياً أو برلمانياً، مختلطاً ولا يسمح للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، لان شرعيته تأخذ من الشعب وفق عملية الانتخاب المعمول بها في الدول ،وقد تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان في بعض الاحيان مثل "إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان او استقالة" -، حلا لبرلمان قبل استيفاء مدتها لقانونية او خروج او انسلاخ أفراد أو جماعة عن الحزب الحاكم \_ أو المؤتلف، مما يسبب خلل في نسب تشكيل الحكومة والحكومة الائتلافية [8، ص41].

### 6.10 المشاركة السياسية:

تمثل المشاركة السياسية اهم المقاييس التي تؤثر على الاستقرار و الانظمة السياسية من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في ادارة دفة الحكم ، وفقاً لصموئيل، فإن المشاركة السياسية تعني مشاركة المواطنين بفعالية عبر القنوات الرسمية في صياغة سياسات الحكومة، والتعبير عن آرائهم، واختيار ممثلهم. ويمكن أن تتم هذه المشاركة بشكل فردي أو جماعي، ويمكن أن تتم سلمياً أو عبر وسائل أخرى. وتُعد هذه المشاركة أساسية لديمقراطية فعّالة، إذ تضمن سماع أصوات الشعب وتمثيل مصالحه في عمليات صنع القرار. وهي لا تقتصر على الجانب السياسي بل تشمل افساح المجال امام النظام السياسي لتوفير الخدمات والرعاية الصحية وتحسين الاقتصاد وتطوير الصناعة و الزراعة و التجارة والاستثمار في كل القطاعات ، والتي لها دور على المواطن والدولة في تحقيق الامن والاستقرار [6، ص102]. وتفسح المجال للمعارضة السياسية السلمية وضمان الحريات السياسية والثقافية للشعوب ومنع الاستبداد ، تجعل الدول وشعوبها على السواء تنعم بالاستقرار السياسي ومواجهة العقبات والمخاطر ، خلافاً للدول التي تمارس سياسات تعسفية

للاستخدام الفاعل والكفؤ لموارد الدولة، دور في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال القدرة الاستخراجية وهي تعبئة موارد الدولة المادية والبشرية من البيئتين الداخلية والخارجية من اجل توفير الموارد اللازمة لإدارة الدولة، اما القدرة التوزيعية فهي تعني كفاءة النظام السياسي في توزيع الموارد والسلع والخدمات والفرص والمراتب الاجتماعية بين افراد المجتمع بشكل متساوي، وهذا يعني زيادة فاعلية المؤسسات العامة واخضاعها للتنافس من اجل زيادة قدرتها [11، ص54].

### 10.10 مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية:

يحافظ النظام على استقراره من خلال الاستخدام الفعّال لموارده المتنوعة، سواءً أكانت متكاملة - كالتعليم والرعاية الصحية - أم قياسية - كالعدالة والمشاركة السياسية. ويتسخر هذه العناصر، يتمكن النظام من مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية وإدارتها. وحتى في مواجهة التحديات، يضمن التوزيع الاستراتيجي للموارد مرونة النظام واستمراره، مما يسمح له بالتكيف والعمل بفاعلية رغم أي انتكاسات أو اضطرابات محتملة [37، ص7].

### 11.10 قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

تُعزى الهجرة في المقام الأول إلى المخاوف الأمنية والعوامل الاقتصادية، كالنزاعات والعقوبات ونقص الموارد، والتي غالباً ما تؤدي إلى عدم استقرار سياسي في المناطق المتضررة. فعندما تستقر الأوضاع، مع توافر فرص ومجالات واسعة للمشاركة، يقل ميل الناس إلى الهجرة. ومع ذلك، قد يؤدي تدفق العمال المهاجرين إلى الدول المضيفة أحياناً إلى عدم الاستقرار، إذ قد يؤثر على العادات والتقاليد المحلية والديناميكيات الاجتماعية. ويمكن لهذه التغييرات أن تُشكل تحدياً للأعراف الثقافية القائمة وتُرهق الموارد، مما يؤدي لتوترات تؤثر على التماسك المجتمعي. فإن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتعزيز بثبات مستقرة من شأنهما المساعدة في إدارة هذه الديناميكيات المعقدة بفعالية [15، ص57]. إن تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحريات الفردية يتطلبان حوكمة عادلة وشفافة. ويُعدّ التصدي لأوجه عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية لبناء سلام دائم داخل المجتمعات. فعندما تُعزز الحكومات العدالة والمساواة، فإنها تُقوّي المؤسسات الديمقراطية وتُنشئ مجتمعاً أكثر شمولاً يُتيح للجميع فرصة الازدهار والمساهمة بشكل إيجابي.

### 12.10 ممارسة الديمقراطية:

عدت الممارسة الديمقراطية من ادوات الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الشاملة في العديد من دول العالم ، لان تطبيق الاسس الديمقراطية يدفع بأعضاء السلطة الى الاستجابة الى مطالب الجماهير وحاجاتهم [32، ص335]. وان من يرى ان الديمقراطية تسبب المظاهرات والاضطرابات وانها تعيق التنمية والتقدم والاستقرار فهذا غير صحيح ، لان في الدول غير الديمقراطية

ثقافي وفكري ، ولاسيما من جانب القوى والنخب السياسية الحاكمة، فارتفاع الوعي الثقافي كفيل بإزالة الفوارق بين فئات المجتمع المختلفة [30، ص211].

### 8.10 وجود مبدأ المواطنة واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):

تميل المجتمعات المتجانسة إلى تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار السياسي مقارنةً بنظيراتها المتنوعة. وينبع هذا الاستقرار غالباً من ثقافة ولغة وقيم مشتركة تُعزز هوية وطنية موحدة. ومع ذلك، يكمن التحدي الأساسي في كيفية إدارة الأنظمة السياسية للتعددية داخل المجتمع. تتضمن إحدى الاستراتيجيات فرض سياسات الاستيعاب، التي قد تُجمع الاختلافات الثقافية وتؤدي إلى تكوين ولاءات فرعية تُهدد التماسك الوطني. يُشجع احتضان التنوع من خلال سياسات تُعزز المساواة في الحقوق والواجبات على الشمول والاحترام المتبادل. عند إدارته بشكل صحيح، يُمكن للتنوع أن يُصبح قوة، تُعزز الانسجام الاجتماعي والمرونة، مما يُعزز الوحدة الوطنية ويُسهّم في بناء مجتمع أكثر انسجاماً [32، ص333]. ان النموذج الاول غالباً ما ينتج بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية ، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي، أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية. كما تعد الثقة المتبادلة بين السلطة وشعبها من اهم مقومات الاستقرار السياسي، اذ ان فقدان الثقة بين الطرفين تكون تهديد حقيقي لأمن الدولة واستقرارها، فالثقة تمنح القوة والتلاحم بين السلطة والمجتمع، فلا يمكن تحقيق قوة للنظام السياسي بدون قوة ومؤازرة الشعب له ، وكما كانت استراتيجيات وخيارات وخطط النظام السياسي حقيقي وقابلية للتطبيق فان الثقة الشعب سوف تزداد به ومن ثم تزيد من استقرار النظام والدولة [13، ص113]. وان التنوع القومي والديني ليس دائما يقود لعدم الاستقرار السياسي ، ففي ظل النظام الديمقراطي رغم الاختلاف بين افراد الشعب فهي تعيش في وئام وسلام وتفاهم لان ديمقراطيتها تحقق الاستقرار، اضافة الى ارتفاع معدلات الوعي الثقافي لشعبها [7، ص326] وهذا تستلزم الحقوق والامتيازات الديمقراطية أن يحكم القادة بزاهاة وعدل، وأن يلتزموا بمبادئ المساواة والعدالة. ويجب عليهم ضمان حماية الأفراد والمجتمعات ضمن الأطر القانونية القائمة، وتعزيز مجتمع قائم على الإنصاف والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

### 9.10 نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

يعكس نجاح السياسات الاقتصادية الاستقرار السياسي، الذي يُوجّه التنمية، ويُنعش السوق، ويُوفّر فرص العمل. فعندما تحافظ الدولة على حوكمة مستقرة، فإنها تُعزّز الثقة بين المستثمرين والمواطنين على حد سواء. ويُشكّل هذا الاستقرار ركيزةً أساسيةً للنمو المستدام، مما يضمن ازدهاراً طويل الأمد، ويُحسّن مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع ، وهذه السياسات التنموية التي ترفع من المستوى المعيشي و الرفاهية للأفراد ، وتخلق تنوع من الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي والطمأنينة له، ان

يكن لدى اللذين شاركوا في الثورة من الشيعة والسنة تصورا لطبيعة توزيع السلطة في الدولة العراقية الحديثة، ولذلك تعتبر أحداث ثورة العشرين التي دخلت كمتغير في الإستراتيجية السياسية البريطانية المقررة لحكم العراق وتقسيم النسيج الاجتماعي العراقي حسن [31، ص16]. مما مثل فرصة مبكرة لدى العراقيين لترسيخ منطق فكرة "التمييز الطائفي" في بناء دولتهم الحديثة، وظهرت محركات الطائفية خلال هذه الحقبة السياسية، وقد تم استدعاء الدين بإيعاز التأثير البريطاني الاستعماري الذي دفع السلطة في العراق لمواجهة مد النفوذ الجماهيري للقوى الفكرية والسياسية الجديدة، وإعاقة الديناميات الاجتماعية عن التطور، يتضح مما سبق الأسباب التاريخية لنشوء الطائفية المعاصرة في العراق، مما وفر فيما بعد أساسا مقبولاً لتعاظم دور التيارات السياسية دينية (سنية أو شيعية)، فضلا عن وجود المكون الكردي، وإن ما يشهده النظام الدولي وتداعياته على النظام الإقليمي العربي يساعد على تغذية الظاهرة الطائفية السياسية في العراق، حيث أن العراق دولة تتصف بأهمية جيو-استراتيجية في المنطقة العربية وإقليم غرب آسيا، وفي هذا الصدد سوف يتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على الدور الأمريكي وتأثيرات الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في عام 2003، إذ قامت قوات الاحتلال الأمريكي بسياسات غير مباشرة وأخرى مباشرة أدت إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع غلبت عليه الطائفية السياسية، مما يشكل على الديمقراطية هي التعددية الطائفية، وأنها ممكنة من دون قومية في سياق المشروع الأميركي ل(بناء الأمم) بعد احتلال العراق ومن ثم تأسيس الديمقراطية التوافقية الطائفية فيه تحت شعار وأجندة ديمقراطية [25، ص66]. وهذه الاستراتيجيات الفاعلة تتضمن التخطيط الاستراتيجي توجيه الموارد والجهود بعناية لتحقيق أهداف محددة، وضمان تحقيق الأهداف التنظيمية بشكل فعال مع تعزيز العدالة وتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع الأفراد داخل المجتمع. وما اقترن بها من فوضى وعدم استقرار وانفلات أمني، وتعطيل العملية السياسية، كلها تأثيرات عرقلت دون شكل تأسيس دولة عراقية متقدمة. ويمكن أن نشير في هذا الجانب إلى عدة سياسات وممارسات قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتساهم في تأجيج المسألة الطائفية في العراق ما بعد 2003، وهي:

1. وضع قانون "إدارة الدولة الإنتقالية" لعام 2003، الذي حدد نظام الحكم جمهورياً اتحادياً فيدرالياً وديمقراطياً، وبالتالي فقد أسست الفيدرالية في العراق، كما يلاحظ أنها حددت حدود الإقليم الكردي على أسس طائفية، وتنبع أهمية هذا القانون من تأثيره اللاحق على الدستور العراقي الدائم لعام 2005 الذي جاء فيه العديد من النصوص المشابهة بما ورد في هذا القانون مما أظهر جانبا آخر من أزمة الطائفية يتمثل في الصراع السياسي بين المركزية والفدرالية.
2. تشكيل مجلس الحكم المؤقت من قبل (بول بريمر) في تموز 2003، وتم توزيع عدد مقاعد المجلس، البالغ عددها (25) مقعداً، على أسس الطائفية

يقود الكبت والحرمان وعدم فسح المجال للشعب في اختيار المسؤولين الى حدوث ازيمات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي احياناً الى هدم اسس الدولة، وهذا فان الازيمات في الانظمة الديمقراطية يمكن حلها بطرق اقل ضرراً من الانظمة الدكتاتورية ومن ثم تحقق الاستقرار. ان قوة النظام السياسي واستقراره في اي دولة لا تقاس بما لديها من قوة عسكرية او موارد اقتصادية ، وانما بمدى قبول ورضا الشعب عن النظام السياسي ومنحه الشرعية ، وقدرة النظام السياسي على اتاحة المجال للشعب في مشاركة سياسية حقيقية واسعة بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والثقافي والاجتماعية ، فالاستقرار السياسي هنا هو حاصل تفاعل وتنافس بين فئات مختلفة ولكن بالوسائل السلمية والديمقراطية بدون اللجوء للعنف او المصالح الخاصة .

## 11. المطلب الثالث: الاستقرار السياسي و الطائفية السياسية في العراق

يتجذر النسيج العراقي في عمق التاريخ منذ آلاف السنين والذي اسس مهد وموطن العديد من الجماعات العرقية والدينية التي شكلت سوية نسيجاً متجانساً دينية وثقافية واجتماعية تعايشت أجزاءها مع بعضها حتى اصبحت لاحقا جزءاً مركزياً من هوية الدولة الحديثة في العراق. ويضم العراق الحديث والمتنوع عرقياً ودينياً ولغوياً العديد من الطوائف المسلمة والمسيحية، والعربية والكرديّة و التركمانية، حيث يوجد المسلمون الشيعة على المذهب الأمامي، والمسلمون السنة على المذهب الشافعي والحنفي، وعدد قليل من الحنابلة، بينما الطائفة المسيحية مكونة من الكاثوليك، الأرثوذكس، والبروتستانت، وعدد قليل من الأقباط والسريان والكلدانين والأرمن، كما يوجد أعداد محدودة من اليهود، والبهائيون، والصائبون. وبخلاف ذلك تتوزع المكونات المجتمعية العراقية الرئيسة عرقياً بين العرب والأكراد وكذلك التركمان بنسبة أقل، وأن كانت مركز الأكراد في منطقة جغرافية واحدة ساعد على توحيد قوميتهم، إلا أن عامل التجمع الجغرافي لم يمنع من وجود ازيمات سياسية داخل الأكراد. وقد كان للعوامل والمتغيرات الخارجية دوراً كبيراً في اصطناع وتأجيج الطائفية السياسية في العراق وذلك في ظل متغيرات التدخل الأجنبي وتهديدات البيئة الإقليمية، فالعراق يخوض صراعات عديدة في مقدمتها أزمة الطائفية السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية ، وان الازيمات السابقة التي يعاني منها العراق فرضت نفسها على واقع العملية السياسية بعد 2003 [38، ص112-115]. فمنذ سقوط نظامه السابق، شهد العراق اضطرابات وعدم استقرار مستمرين، حيث أدت الأخطاء التي ارتكبت خلال فترة ما بعد النظام إلى تفاقم الأزيمات المستمرة في البلاد، مما أدى إلى تحديات واسعة النطاق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تميزت ثورة 1920 العراقية ضد الاحتلال البريطاني بالمشاركة الجماعية في الثورة تياراً بشرياً كبيراً، إذ سرعان ما بدأت المصالح والمنازعات الطائفية بالظهور، ولم

تأجيل العنف وعدم الاستقرار . وبحلول عام 2014، استغل تنظيم داعش الإرهابي هذا الفراغ، فسيطر على مناطق واسعة منها الموصل والأنبار وصلاح الدين، مما دفع الولايات المتحدة إلى العودة ضمن تحالف دولي لمكافحة الإرهاب ودعم القوات العراقية. وقد نجحت القوات العراقية لاحقاً، بدعم دولي، في تحرير المدن واستعادة السيطرة. مع استمرار وجود أمريكي محدود يركز على التدريب والدعم الاستخباري لمنع عودة الإرهاب [27، ص438]. باعتبار ان العراق يمر بمرحلة حرجة حيث تهدد التوترات المتصاعدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط والصراعات الإقليمية المستمرة الاستقرار وتتطلب استجابات دبلوماسية واستراتيجية عاجلة. وأنه لن يكون هناك قوات أمريكية ذات دور قتالي في العراق بحلول 2021/12/31، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعمها للقوات الأمنية العراقية بما في ذلك قوات البيشمركة، لبناء قدراتها في التعامل مع التهديدات المستقبلية. ولغرض الاجابة على تساؤلات الدراسة وفقاً لما توصلت له الدراسة في المباحث التي ركزت على تأثير الاستقرار السياسي على النسيج الاجتماعي العراقي بعد الاحداث الامنية عام 2014 وهي: السؤال الاول: هل توجد علاقة بين الاستقرار السياسي وتماسك النسيج الاجتماعي في العراق ؟ حيث اظهرت العديد من الدراسات انه توجد علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي ومدى تماسك النسيج المجتمعي في اي بلد ولاسيما في العراق ، وغم أن التنوع الاجتماعي في العراق يمثل تحدياً كبيراً للحكومة والسياسيين، إلا أنه يمكن أن يشكل فرصة لبناء دولة تعددية قائمة على قيم التعايش السلمي والاحترام المتبادل، لذلك اثبت ذلك التماسك المجتمعي والترابط ما بين ابناء الشعب العراقي حالة ايجابية فندت وابطلت العديد من التحديات الداخلية والخارجية من تفكك هذا النسيج ولاسيما بعد احداث داعش الارهابية وادراك اهمية التلاحم والانسجام بين ابناء الشعب العراقي في محاربة هذا التنظيم والحفاظ على وحدة الصف العراقي. السؤال الثاني: التأثير السلبي سيستمر طويلا بعد 2014، وجدت الدراسة لا يوجد تأثيراً طويلاً بعد 2014 لكون المجتمع العراقي متجانس اجتماعياً و ثقافياً متجذر بالمجتمع العراقي المتسامح بين طوائفة المتعددة حيث ادى التغير السياسي الذي شهده العراق بعد 9 نيسان 2003 الى احداث تجاوزت في أبعادها وتأثيراتها السياسية، لتتطور فيما بعد الأزمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي العراقي، عبر سيادة مبدأ التشدد والتطرف على المستويات كافة وهو ما عزز من ثقافة الانقسام وغياب الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، وللتحديات التي تواجه العراق، يحاولوا لأفضل مناخات التعايش السلمي بين جميع مواطن الدولة، ويتناسبان مع مرحلة ما بعد داعش الارهابي، ولما للإعلام من دور حاسم في صناعة اتجاهات الرأي العام، والتزاما بالمعايير المهنية والموضوعية ونشر الحقيقة، وقد عبر تعبير التعايش السلمي عن اهتمام واسع لدى العديد من وسائل الاعلام والمهتمين بعلم السياسة والاجتماع لما له من دور كبير في الحفاظ على وحدة وامن وسيادة البلد ، فقد تم التركيز من الجميع على أهمية مستقبل العراق ما بعد تنظيم داعش الإرهابي، ونشر

والعرقية، بين معظم مكونات العراق المختلفة، ثم إمتد هذا التوزيع الطائفي إلى مختلف الوزارات التي تشكلت، وبالتالي فقد أصبحت الاعتبارات الطائفية هي المعيار الأساسي لاختيار الأعضاء وذلك لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، عن العراق منذ عقود في بناء دستور يتماشى مع وجود الدولة الحديثة والتي تسببت بحروب وأزمات عديدة حيث حملت معها مشاكل احقاب كثيرة لم يتمكن من حلها فضلاً عن الأزمات الحالية وما حصل بعد عام 2003، الذي أصبح طريقاً لتفكيك النسيج العراقي أكثر مما يمهد لبناء الدولة العراقية [41، ص21]. إن أزمة الطائفية السياسية تؤثر على جوهر فكرة الدولة ذاتها، وتهياً لها الشروط التي توفرها ممارسات الدولة المختلفة عبر مؤسساتها المختلفة، بمعنى آخر أن ثقافة النظام السياسي يمكن أن تصبح هي الثقافة السائدة في المجتمع، وتسمح بتجدد النخب السياسية، بالإضافة إلى قضايا ومحتوى السياسات الداخلية والخارجية العامة، حيث شهد العراق في عام 2005 اقرار دستور جمهورية العراق الدائم، والذي يعد من اول الدساتير التي اهتمت وبشكل واسع بالحقوق السياسية والاجتماعية مقارنة بالدساتير السابقة للعراق [3، ص85].

ولأن سلوك النظام ودينامياته قد تكون أما عوامل لإشعال الطائفية أو محددات للبناء الديمقراطي السليم، ومع التركيز على الأداء الحكومي، والأداء التشريعي والقضاء، والقدرة على مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية، والقدرة على الحد من الفساد، وغير ذلك، وسوف يتم استعراض واقع فعالية الدولة العراقية وقدرتها في ظل الطائفية السياسية، ومن ثم الانعكاسات على الانتخابات العامة واثرها على الاستقرار السياسي.

## 12. المطلب الرابع: اثر النفوذ الأمريكي والانسحاب من العراق على الاستقرار السياسي

أثر التواجد الأمريكي في العراق منذ عام 2003 بعد إسقاط النظام، وفقاً لنظرية الفوضى الخلاقة التي نظرت لها كوندليزا رايس ، في حدوث تداعيات سلبية، ولاسيما بعد قرار حل الجيش من قبل الحاكم المدني بول بريمر، إذ انعكس ذلك مباشرةً على الوضع الأمني، فتزايدت السرقات وضعفت السيطرة الحكومية وتفاقت الصراعات الداخلية والشحن الطائفي، خصوصاً عام 2006 وما بعده. كما توسع الوجود العسكري الأمريكي ليصل إلى نحو 170 ألف جندي عام 2007، موزعين على قرابة 570 قاعدة عسكرية، في ظل تدهور أمني وتصاعد أعمال العنف والإرهاب [27، ص437]. وفي عام 2010، وخلال إدارة الرئيس باراك اوباما، انسحبت القوات الأمريكية من العراق، مما مثل نقطة تحول مهمة، لكنه ترافق مع خلافات سياسية وتحديات أمنية واقتصادية وصعوبات في تشكيل حكومة موحدة، فضلاً عن تعقيد العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة وإيران والدول المجاورة [27، ص435]. على الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) "إنجاز المهمة" في الأول من أيار 2003، فإن الانسحاب خلف فراغاً أمنياً ومؤسساتياً ساهم في

6. تطوير القطاع الأمني عن طريق بناء أجهزة أمنية مهنية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار دون تسييس والاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل، لأن الاستقرار الاقتصادي يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
7. دعم التعليم والإعلام الهادف ونشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي عبر المناهج التعليمية ووسائل الإعلام.
8. إشراك الشباب في العملية السياسية من خلال تمكين الشباب ومنحهم دوراً فعالاً في صنع القرار لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

### المصادر العربية:-

1. ابن منظور. لسان العرب. لقاها: دار المعارف، 1981.
2. احمد حامد محمد. دور العوامل الاقتصادية في الاستقرار السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة. بغداد: جامعة الهيرين، 2017.
3. أحمد حميد عباس الأرنؤوطي و محمد حسوبي صالح الأرنؤوطي. "الحقوق السياسية والاجتماعية في الدستور العراقي لعام 2005 ما بين النص والواقع العملي". العلوم الإنسانية والطبيعية (2022): <https://doi.org/10.53796/hnsj335>
4. اسعد طارش عبد الرضا. "العلالة ب نّ التعالب على السلطة والاستمرار الس أس دراسة حالة العراق". العلوم السياسية في جامعة بغداد (2024): <https://doi.org/68.746/jcopolicy.vi10.30907>
5. اية ثائر عدنان. "التعايش السلم الاهلي في العراق مابعد تنظيم داعش الارهابي، كلية العلوم السياسية". السياسية الدولية (2024): 513.
6. بسيوني حمادة. دور وسائل الاتصال في صنع القرار. بيروت: مركز دراسات عربية، 1993.
7. ثناء فؤاد عبدالله. اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
8. جعفر علوان كاظم. "عدم الاستمرار السياسي واثره ف الاداء الحكومي في العراق (2003-2014)". مركز العراق (2018): 41.
9. حسان بن نوي. تأثير الاقليات على الاستقرار للنظم السياسية في الشرق الاوسط. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
10. حسن موسى الصفار. الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته. بيروت: دار العربية للعلوم، 2005.
11. حسين توفيق ابراهيم. "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية". مركز الدراسات الوحدة العربية (1999): 54.
12. حسين علوان البيج. مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية (النموذج الافريقي). بغداد: جامعة بغداد، 1990.
13. حمدي عبدالرحمن. "المشاركة السياسية للمرأة". مركز دراسات المستمبل (2010): 113.

ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع العراقي لمواجهة العنف والإرهاب الذي يستهدف الوحدة الوطنية وترسيخ فكرة وأن الحوار مع الآخر يتطلب احترام التنوع الثقافي والديني والعرق، مع ضرورة الشراكة بين الحكومة ووسائل الإعلام تعزيز المصالح الوطنية كون الإعلام يحتل مركزاً متقدماً في صناعة اتجاهات الرأي العام، فضلاً عن احترام حق الجمهور في الحصول على المعلومات وعدم التمييز بجميع أشكاله (عدنان، 2024).

### 13. الاستنتاجات:

1. يُعدّ الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في التطبيق والمعنى، إذ لا توجد دولة تتمتع باستقرار كامل، وإنما تتفاوت درجاته تبعاً لمستوى التفاعل بين استجابة النظام السياسي للمطالب وحجم المساندة المجتمعية
2. لا يمثل الاستقرار السياسي حالة نهائية ثابتة، بل هدفاً تسعى الأنظمة السياسية إلى تحقيقه عبر تعزيز الإنجاز والتقدم وتوفير الظروف الملائمة لاستمرار النظام وتحقيق التوازن المجتمعي.
3. تضطلع الدولة والحكومة بدور رئيس في تحقيق الاستقرار السياسي بوصفهما الجهتين المسؤولتين عن إدارة الموارد والقيم الاجتماعية، وضبط النشاطات المجتمعية وتوجيهها بما يضمن الاستمرار والتنظيم.
4. أسهمت عوامل متعددة في استمرار عدم الاستقرار السياسي في العراق، وفي مقدمتها نظام التوافق والمحاصصة السياسية والطائفية الذي انعكس سلباً على بنية مؤسسات الدولة وأدائها.
5. أدى الانقسام السياسي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وتصاعد الولاءات الفرعية على حساب المواطنة، كما أثرت الاعتبارات الطائفية والحزبية في العملية الانتخابية وما رافقها من أزمات سياسية ودستورية واجتماعية، ورغم التحديات الأمنية والسياسية التي شهدتها العراق بعد عام 2003، بما فيها الإرهاب والأحداث العنيفة وكذلك أظهر المجتمع العراقي قدراً من التلاحم والوعي الوطني أسهم في تحقيق استقرار نسبي انعكس على الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

### التوصيات

1. تعزيز بناء الدولة وتطوير مؤسساتها على أسس مهنية بعيدة عن المحاصصة بما يحقق استقراراً سياسياً مستداماً.
2. ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة للحد من تأثير الهويات الفرعية والانقسامات المجتمعية.
3. اعتماد سياسة خارجية متوازنة تقلل من التدخلات الخارجية وتحافظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي.
4. إصلاح النظام السياسي بما يضمن تمثيلاً أكثر عدالة ويحد من الانقسامات والأزمات السياسية
5. مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز الاستقرار.

14. رعد فواز الزين. تحديات الامن الوطني الاردني. عمان: دار الخليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، 2011.
15. سامية خضر صالح. "المشاركة السياسية والديمقراطية." مركز الاهرام، القاهرة (2005): 57.
16. سعد حسن. "تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014." ابن خلدون (2022): 17. <https://doi.org/10.56989/benkj.v10.56989>
18. شاهر اسماعيل الشاهر. الدولة في التحليل السياسي المقارن. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.
19. صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده. بغداد: جامعة بغداد، 1990.
20. صموئيل هاتنغوتون. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. بيروت: دار الساقى، 2015.
21. عبد المنعم بكر و مروة. "الطائفية السياسية و تحديات فاعلية الدولة في العراق." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة (2022): [10.21608/jpsa.2022.233866](https://doi.org/10.21608/jpsa.2022.233866)
22. عبدالرحمن خليفة. ايدولوجية الصراع السياسي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2003.
23. عبدالرحمن موسى مهيدي. اثر الفقر على الاستمرار السياسي في الدول العربية- دراسة حالة الاردن والسعودية ومصر و تونس. عمان: جامعة اليرموك، 2007.
24. عدي فالح حسين. المختصر في السياسة: دراسة الهم الافكار والنظريات السياسية. بغداد: دار الجواهري للنشر، 2016.
25. —. علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة. بغداد: مكتبة اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.
26. عزمي بشارة. "المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات، في المسألة العربية، مقدمة البيان ديمقراطي عربي." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2007): 66.
27. فاضل الصفار. "الحرية السياسية. دراسة مقارنة في المعالم والضمانات." دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر (2008): 244.
28. قيصر فرحان حسن. "الوجود العسكري الأمريكي الدائم في العراق." مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية (2024): 466-431.
29. قيصر فرحان حسن. "مستقبل منطقة الشرق الاوسط في ضوء التنافس الامريكي الصيني." مجلة العلوم الانسانية والطبيعية (2024): (722-741). <https://doi.org/10.53796/hnsj57/39>
30. كريمة بقدي. الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقياً. تلسمان: جامعة ابو بكر بلقايد، 2011.
31. مجموعة مؤلفين. "ازمة الشرعية في النظام السياسي العربي." مجلة المستقبل العربي (2010): 211.
32. محمد حديد. مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق. بيروت: دار الساقى، 2016.
33. محمد حسن دخيل. علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار السنهور، 2017.
34. محمد صالح بو عافية. "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات." مجلة دفاتر السياسة والقانون (2016): 310. <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/11314>
35. محمد نصر المهنا. العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي، 1958.
36. مليكة بوضياف. "الحكم الراشد والاستقرار السياسي." ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي. الجزائر: الشلف، 2006. 7.
37. ناصر نايف حديثة. التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن 1999-2017. عمان: جامعة الشرق الاوسط، 2017.
38. نيفن عبدالمنعم مسعد. "الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي." مركز البحوث والدراسات السياسية (1988): 7.
39. Abbas, Ziya. "The potential of the strategic recruitment of the Hashed al-Shaabi." Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS) Vol. 9 No. 1 9.1(2020): (112-134). <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2014.09.002>
40. Hashed al-Shaabi." Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS) Vol. 9 No. 1 9.1 (2020): 112-34.) [https://buescholar.bue.edu.eg/poli\\_sci](https://buescholar.bue.edu.eg/poli_sci)
41. Nakdimon, Doniach. "The oxford English – Arabic Dictionary". New York: 728.
42. Selim, Gamal M., and Dalia Rushdy. Sectarianism and External Intervention: The US Occupation of Iraq and the Rise of Political Sectarianism in the Arab World." (2013).